سياسة الخصخصة : الآثار وشروط النجاح

Privatization Policy: Effects and Conditions for Success

محمد ساحل [1]، عبد الحق بن تفات[2]

Mohamed SAHEL[1], Abdelhak BENTAFAT[2]

[1] جامعة البليدة 02(الجزائر)، m.sahel@univ-blida2.dz

[2] جامعة ورقلة (الجزائر)، Ab.bentafat@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/10 تاريخ القبول: 2023/04/13 تاريخ النشر: 2023/06/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض الأدبيات الاقتصادية حول سياسة الخصخصة كتعريفها، التعرف على الأهداف المتوخاة منها والأثار المتأتية عادة من هذا الإجراء كالأثار الاقتصادية والأثار الاجتماعية، وتسليط الضوء على شروط نجاح الخصخصة.

من نتائج هذه الدراسة أن الآثار الاقتصادية للخصخصة إيجابية إلى حد كبير، في حين أن آثارها الاجتماعية غير واضحة، وحتى تنجح الخصخصة ويتم تحقيق الاستفادة القصوى من آثارها الإيجابية والتقليل من آثارها السلبية، يتعين وجود شروط تتهيأ من أجل ذلك أهمها: تهيئة الرأي العام للقيام بالخصخصة، تهيئة المناخ العام لتنفيذ برنامج الخصخصة، تدني مستويات الفساد، تطوير السوق المالية، والتخفيف من الأثر الاجتماعي للخصخصة.

كلمات مفتاحية: خصخصة، قطاع عام، قطاع خاص، الأثار، نجاح.

Abstract:

This study aimed to review the economic literature on the privatization policy as its definition, identify the intended goals and the effects derive from this procedure, such as the economic and social effects, and identify the conditions for the success of privatization.

المؤلف المرسل: محمد ساحل، **الإيميل**: authorC@ m.sahel@univ-blida2.dz

One of the results of this study is that the economic effects of privatization are positive, while its social effects are not clear, and in order for privatization to succeed, conditions must be prepared for this, the most important of which are: Prepare public opinion, creating a general climate for implementing the privatization program, decreasing levels of corruption, developing the financial market, and mitigating the social impact of privatization.
Keywords :Privatization; public sector; private sector; effects; success.

1. مقدمة:

اكتسبت الخصخصة زخما كبيرا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين باعتبارها إحدى استراتيجيات التنمية الرئيسية في كل من البلدان المتقدمة والنامية. فهي تعتبر وسيلة لزيادة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل، ويتحقق ذلك من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المنتجة من خلال بيع المؤسسات العامة للقطاع الخاص بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية. الخصخصة هي أيضا واحدة من أهم السياسات التي تتبناها الوكالات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في الدول النامية، والخصخصة هي ذات أبعاد وآثار واقتصادية واجتماعية ، لهذا ليست بالأمر اليسير و لا يمكن إنجازها بطريقة تلقائية أو ارتجالية، بل يجب توافر العديد من العوامل و المتطلبات لضمان نجاح العملية.

أهداف الدراسة:

تأسيسا على ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى استعراض الأدبيات الاقتصادية حول سياسة الخصخصة كتعريفها، التعرف على الأهداف المتوخاة منها و الأثار المتأتية عادة من هذا الإجراء كالأثار الاقتصادية والأثار الاجتماعية، و تسليط الضوء على شروط نجاح الخصخصة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول موضوع الخصخصة، التي أصبحت من أهم السياسات التي يتعين على الدول تنفيذها، وبالتالي تعتبر مجال حيوي للبحث النظري والتجريبي. كما تعد خصخصة

الشركات المملوكة للدولة موضوعًا محل نقاش كبير وعادة ما يؤدي إلى ظهور آراء ووجهات نظر مختلفة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه العملية.

منهجية الدراسة:

لقد استعنا في هذا البحث بالمنهج الوصفي الذي يتلاءم ودراستنا، من خلال التركيز على مراجعة الادبيات الاقتصادية التي تناولت موضوع الخصخصة.

هيكل الدراسة:

من أجل الاحاطة بجميع جوانب الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول ـ الخصخصة : المفهوم والأهداف والأساليب

المحور الثاني ـ آثار الخصخصة

المحور الثالث ـ شروط نجاح الخصخصة

2. الخصخصة : المفهوم و الأهداف و الأساليب

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى استعراض أهم التعاريف التي قدمها الأدب الاقتصادي لمصطلح الخصخصة، والأهداف المرجوة من اعتمادها، والأساليب المستخدمة لخصخصة الشركات المملوكة للدولة.

1.2 مفهوم الخصخصة:

الخصخصة (privatization) من المصطلحات الأكثر ثورية في الأدب الاقتصادي طرحه دعاة ليبيرالية الاقتصاد و حرية السوق كوسيلة للتخلص من الأزمات الاقتصادية الناشئة عن إدارة القطاع العام لبعض القطاعات الانتاجية في الاقتصاد، و كذلك للتخلص من خسائر المؤسسات التي تديرها الحكومة، و توجيه الأموال التي تدعم بها الحكومة هذه المؤسسات لتحسين الخدمة المقدمة في القطاعات الاقتصادية الخدمية، كالصحة ، والتعليم، أو الاستفادة منها في إنشاء البنى التحتية الحديثة (هشام، 2017، صفحة 20).

تم تطبيق برنامج الخصخصة أولاً في بريطانيا من قبل حكومة تاتشر سنة 1979، وقد انتشر هذا المصطلح منذ ذلك الوقت، إلا أنه ولحد الآن لا يوجد له تعريب موحد. ولكونه يؤدي إلى أكثر من

معنى، فالتعريب لهذا المصطلح يمكن أن يكون التخصيصية، أو التخصيص أو الخوصصة، ومع ذلك فإن اصطلاح الخصخصة يبقى الأكثر انتشارا واستعمالا، لكونه الأكثر دقة ودلالة وسهولة (الظاهر، 2004، صفحة 156) .

وتعج الأدبيات بالعديد من التعاريف التي قدمت لمفهوم الخصخصة، إلا أن المفهوم الشائع لهذا المصطلح هو نقل ملكية الأصول أو تقديم الخدمات من الحكومة إلى القطاع الخاص.

ويعرف البنك الدولي الخصخصة" أنها عملية تقوم بها الحكومة من أجل تقليص دورها في تملك أو إدارة المؤسسات، بهدف إشراك أو إيجاد دور أكبر للأفراد أو الشركات في تنمية الاقتصاد الوطني" (السنوسي، 2015، صفحة 29). حيث يتم النظر إلى الخصخصة على أنها قناة يتم من خلالها إصلاح القطاع العام. الإصلاح هنا مستمد من أن القطاع العام يعاني بشكل كبير من سوء الإدارة، وهدر الموارد، والتأخيرات المفرطة وغير المبررة في استكمال المشاريع، وعائدات الاستثمار الضعيفة ، وعدم القدرة بشكل عام على الحفاظ على المؤسسات العامة (Nchekwube o, Daniel, & Jide, 2019, p. 1318).

ويعرّف (Cook and Kirkpatrick , 1988) الخصخصة على أنها نقل الأصول الإنتاجية والسيطرة من الملكية العامة إلى الخاصة (Olu & David, 2010, p. 15) .

ويذهب (Beesley, M.E. and Littlechild, Stephen ,1989) في تعريفهما للخصخصة بأنها بيع ما لا يقل عن 50٪ من أسهم الشركات المملوكة للدولة إلى المساهمين من القطاع الخاص (Al Hinai, 2016, p. 24).

ووفقا ل (Sharma, Sadana and Kaur 2012) "الخصخصة هي نقل ملكية وإدارة الأنشطة الاقتصادية للبلد من القطاع العام إلى القطاع الخاص" (Nchekwube o, Daniel, & Jide, 2019, p. 1318) . وهذا يعني أن الخصخصة لا تشمل فقط ملكية القطاع الخاص لمؤسسات القطاع العام، ولكن أيضًا المشاركة بنشاط في إدارتها وعملياتها.

ويذهب البعض في تعريفهم للخصخصة بأنها نقل ملكية الشركات والسيطرة عليها من الدولة إلى القطاع الخاص. إنها نظام لإعادة الهيكلة الاقتصادية والتشغيلية وإعادة تخصيص الأصول العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص. (Anthony, Nwokeiwu , & Bethel , 2019, p. 131) ، أي أن الخصخصة طريقة لإعادة تخصيص الأصول من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

من خلال القراءة المتأنية للتعاريف السابقة، نستشف أن الخصخصة ليست مجرد نقل ملكية أصول المؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص فحسب، بل تتضمن أيضا نقل إدارة تلك المؤسسات. إنها استراتيجية لتقليص دور الحكومة و زيادة دور القطاع الخاص في النشاط بهدف تقليل الأعباء الإدارية والمالية للحكومة و تحسين كفاءة الانتاجية للمؤسسات المخصخصة.

2.2 أهداف الخصخصة:

من أجل تحقيق النتائج المرجوة من أي برنامج خصخصة، يجب أن تكون هناك مجموعة من الأهداف والغايات المحددة التي يجب تحقيقها. يتيح تحديد الأهداف والغايات المناسبة في بداية أي برنامج خصخصة تنفيذًا ناجحًا وسلسًا للبرنامج .

هذا وتختلف أهداف الخصخصة من دولة إلى أخرى، وذلك تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة وما يسعى صناع القرار تحقيقه من هذه العملية. هناك العديد من الأهداف لأي برنامج خصخصة يمكن تلخيصها فيما يلي (OGBONNA , 2011, p. 24) :

ـ تحسين الكفاء الاقتصادية، هذا الهدف قائم على فرضية مفادها أن إنتاج السلع والخدمات سيتم تحقيقه بشكل أكثر كفاءة في ظل الملكية الخاصة بدلاً من الملكية العامة(Torp & Torp , 1998) ؛

ـ تقليص العجز المالي من خلال تخفيض الدعم المقدم إلى المؤسسات العامة، والاستفادة من عائدات مبيعات الخصخصة؛

ـ الحد من تدخل الحكومة في الاقتصاد وتطوير القطاع الخاص؛

ـ تسهم الخصخصة في توسيع نطاق ملكية الأسهم و الأصول؛

ـ توليد استثمارات جديدة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي؛

ـ تمكين المؤسسات الخاصة من الوصول إلى الأسواق ورأس المال والتكنولوجيا؛

ـ تطوير سوق رأس المال وتعميق النظام المالي.

3.2 أساليب/ طرق الخصخصة:

هناك عدد من الطرق أو الأساليب لخصخصة الشركات المملوكة للدولة. وهي أساليب تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لطبيعة اقتصاداتها ومدى ملاءمة تلك الأساليب لها.

ونشير إلى أن معايير المفاضلة بين أساليب الخصخصة تتمثل في الهدف من خصخصة المنشأة ومستوى أدائها واقتصاداتها المستقبلية وحجمها ومدى إمكان جذب رؤوس الأموال الخاصة (منصور والأنصاري ، 2020، صفحة 586).

وفيما يلي استعراض لأهم الطرق المتبعة لتحويل الملكية العامة للمؤسسات إلى القطاع الخاص:

2 .3 .1 البيع العام للأسهم :

وفقا لهذا الأسلوب يتم طرح أسهم شركة أو مشروع من القطاع العام للبيع من خلال البورصة. تتخلى الدولة عن السلطة الكاملة للأنشطة الاقتصادية للمؤسسة من خلال البيع العام للأسهم.

ومن مزيا هذه الطريقة، أنها شفافة إلى حد ما؛ كما تساعد على الحَد من مشكلة تركز الثروة والدخل في أيدي عدد قليل من الناس التي قد تنجم عن طرق أخرى، مثل الاكتتاب الخاص للأسهم. ومع ذلك، فإن غياب أسواق رأس المال المتطورة يمكن أن يقوض بشكل كبير نجاح هذه الطريقة . (OGBONNA , 2011, p. 26)

2 .3. 2 الطرح الخاص للأسهم (البيع المباشر) :

الطرح الخاص للأسهم يعنى أن يتم طرح المشروع العام للبيع لمستثمر واحد أو مجموعة من المستثمرين أو مؤسسات خاصة، ويتم ذلك من خلال اتباع نظام المزادات (العطاءات) (منصور والأنصاري ، 2020، صفحة 590).

الميزة الرئيسية لهذه الطريقة هي توافر الأموال وفريق الإدارة المتخصص اللازمين للمؤسسة المزمع خصخصتها. من ناحية أخرى، لا يدعم هذا الأسلوب مفهوم توسيع قاعدة الملكية، حيث يميل إلى

اقتصار الفرص الاستثمارية على كبار المستثمرين فقط، وبالتالي سوف تعود الفائدة على فئة معينة ومحدودة من أفراد المجتمع (Al Hinai, 2016, p. 40) .

3.3.2بيع الأصول :

ينطوي هذا الأسلوب على بيع أصول المؤسسة بشكل مباشر للتخلص من الخسائر، ويعد ذلك نوعا من التصفية التي تستهدف التخلص من خطوط الإنتاج التي لا تتلاءم مع باقي الأنشطة، أو أن تشغيلها غير اقتصادي، كما يأخذ البيع صورة أخرى تسعى فيه الحكومة إلى إنشاء شركة بالمشاركة مع القطاع الخاص (أحمد، 2016، صفحة 7).

4.3.2 البيع للعاملين والادارة:

يعتبر البيع للعاملين والادارة خصخصة داخلية حيث يحصل العاملون والادارة على كل الشركة أو نسبة معينة منها (دهال و الحاج، 1998، صفحة 13). ويتميز هذا الأسلوب بسرعة تنفيذ الخصخصة، ويسمح للعاملين بحصولهم على أسهم مجانية (رمزية لأسعارها المنخفضة)، ويعاب على هذه الطريقة أن توسيع نطاق الملكية يلحق الضرر بكفاءة تنظيم المؤسسة ورقابتها، غير أن بعض العاملين والإداريين لا يستطيعون شراء المؤسسات العامة بسبب ضعف قدرتهم الشرائية (لرقام، 2014، صفحة 156).

5.3.2 عقود الإدارة:

اكتسب هذا الشكل من الخصخصة شهرة بين حكومات البلدان النامية في العقدين الماضيين. في هذا النوع من الخصخصة، ستنقل الحكومة إدارة الشركات المملوكة للدولة إلى مستثمر خاص لفترة زمنية محددة مقابل رسوم متفق عليها. والحكومة باتباعها لهذا الاسلوب تهدف إلى ضمان إدارة الشركات المملوكة للدولة بصورة أكثر كفاءة. يستخدم هذا النمط من الخصخصة بشكل أساسي في إدارة الفنادق ومرافق الرعاية الصحية والنقل العام (Al Hinai, 2016, p. 36) .

ومن مزيا هذا الأسلوب: احتفاظ الدولة بالملكية، ويزود المؤسسة بالمهارات والخبرات، إلا أن من أهم عيوبه ازدواجية التسيير بين القطاع الخاص والقطاع العام. (أحمد، 2016، صفحة 6).

6.3.2 عقود التأجير :

بموجب هذا الأسلوب يقوم المستثمر الخاص بتأجير المنشأة أو الأصول من الحكومة مقابل رسوم محددة تدفع مسبقًا (Al Hinai, 2016, p. 37) .مثل عقد الإدارة، تعتبر هذه الطريقة خصخصة مؤقتة، حيث تظل ملكية الأصول مع المؤسسة العامة و لا تتغير ملكية الأسهم , OGBONNA) . 2011, p. 16)

7.3.2 حقوق الامتياز :

هو ترتيب تعاقدي يتم بموجبه منح مشغل خاص ترخيصًا لتقديم خدمات محددة لفترة زمنية معينة ومقابل رسوم. هذه خصخصة مؤقتة للخدمة حيث تظل ملكية الأصول مع المؤسسة العامة وتبقى ملكية الأسهم دون تغيير.

3. آثار الخصخصة

بعد اطلاعنا الحثيث على الأثار التي قد تنجم عن الخصخصة تبين لنا أن منها مباشرة ومنها غير مباشرة، وسوف نوجز تحت هذا العنوان بعض الآثار المحتملة خصوصاً الاقتصادية والاجتماعية .

1.3 الآثار الاقتصادية:

تشير العديد من الشواهد إلى الآثار الإيجابية للخصخصة، حيث تشجع هذه العملية أو السياسة على الاستثمار، وتؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية، والمساهمة بالطبع في الناتج المحلي الإجمالي. و سوف نحلل كل منها بشيء من التفصيل:

1.1.3 تأثير الخصخصة على الناتج المحلي الإجمالي:

لقد أثبتت العديد من الدراسات أن التوسع السريع في استثمارات القطاع العام في أوائل السبعينيات والثمانينيات في العديد من الدول أسفرت عن بيروقراطية متضخمة، وعدم كفاءة ، وتكاليف عالية، وإنتاجية منخفضة. وبالتالي ظهور سياسة الخصخصة بهدف تخفيف العبء المالي للحكومة؛ وبطريقة غير مباشرة زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال الخصخصة التي تؤدي إلى زيادة مستوى الكفاءة والإنتاجية ، وزيادة إيرادات الشركة ، وتحسين المالية العامة للدولة، فضلا عن تشجيع الاستثمار

الأجنبي المباشر. ويمكن ذكر من بين أحسن الأمثلة عن الدول التي حققت نمو في الناتج المحلي الإجمالي مبادرات الخصخصة والنمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي المحقق في مصر وماليزيا بين السنتي 1984 2015، حيث أثبتت فوائد برنامج الخصخصة وأثره على الاقتصاد الكلي للدولة مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي وكذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة وخلق فرص العمل. (Fong-Woon , Kashif Shad, Yoon Chow, & Yi Wei, 2018, p. 1).

وتوقع الحكومات في البلدان النامية أن تسمح خصخصة البنية التحتية بإحلال الاستثمار الخاص محل الاستثمار العام وزيادة إجمالي الاستثمار وبالتالي، ستسمح الخصخصة، بشكل غير مباشر ، بتخفيض الاستثمار العام وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة مخزون البنية التحتية .

للخصخصة آثار للنمو طويل الأجل لأن التعديلات في الميزانية التي تصاحب تنفيذها بشكل عام وتقلل من حجم الإنفاق العام المخصص للبنية التحتية. مثلا في أمريكا اللاتينية، مثلت التخفيضات في الاستثمار العام في البنية التحتية في المتوسط 50٪ من تعديلات الميزانية التي تم إجراؤها. وكانت النتيجة ضعف الاستثمار العام في البنية التحتية التي أدت إلى انخفاض معدل النمو طويل الأجل في المنطقة، وخفض الإيرادات الضريبية وتسبب في عواقب مالية سلبية. وقد لوحظت هذه الظاهرة في العديد من البلدان النامية الأخرى. كما ساءت قلة الاستثمار في البنية التحتية مع الانخفاض (-11.5 مليار بين عامي 1996 و 2002) في المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لهذه القطاعات. (Foch, 2014, p. 734).

2.1.3 تأثير الخصخصة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تؤدي خصخصة الشركات المملوكة للدولة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتقد أن الخصخصة تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، كآلية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص حيث يسير دائمًا هذا الأخير جنبًا إلى جنب مع خطوات التحرير وتخصيص الأسهم من الشركات المخصخصة حديثًا للمستثمرين الأجانب. حيث أنهم يتوقعون أن يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر إعادة الهيكلة، كتدفقات

رأس المال ، والتقنيات والمهارات الإدارية التي تتبع الاستثمار الأجنبي المباشر تجعل بيئة العمل أكثر إنتاجية وتوفر للحكومات مناخًا جيدًا لخصخصة الشركات العامة المضطربة وغير القوية أو ضعيفة المردودية.

لقد كانت وتيرة عملية الخصخصة في تزايد في العالم وخصوصاً في الدول المتقدمة ، ولم تظهر أي مؤشر على تباطؤها، على مر عقدين تقريباً. حيث حظي المستثمرون، ولا سيما الشركات متعددة الجنسيات، باهتمام كبير حيث اتبعت الكثير من الدول نهج القطاع الخاص في السياسات الاقتصادية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. حتى في الدول النامية. أفاد البنك الدولي (2003) أن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح المصدر الأكثر أهمية واستقراراً لتدفقات رأس المال للبلدان المتقدمة على وجه الخصوص. العديد من الدراسات تظهر أن الخصخصة لعبت دوراً هاماً في نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية. على سبيل المثال ، يشار إلى أن الخصخصة لها تأثير على الاستثمار الدولي في العديد من دول أمريكا اللاتينية، كما أفاد ذلك ، مثل مشاركة الحكومة في تضاءل الاقتصاد ، وزاد وضع رأس المال الأجنبي في جدل بعض الأدبيين أن الخصخصة في السنوات العشرين الماضية قد ساهمت في زيادة هجرة الاستثمار الأجنبي المباشر ، يقترن أحيانًا بإجراءات إصلاح أخرى لتحسين القدرة التنافسية ورفع الحواجز التجارية وخلق مناخ إداري أفضل وأكثر إنتاجية. لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من الإصلاحات العالمية ، بما في ذلك إعادة الهيكلة. تشير الدراسات الحديثة من البنك الدولي إلى الاتجاه المتزايد في الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العديد من المناطق في جميع أنحاء العالم. حيث أصدر البنك الدولي (2002) تقارير خاصة أفادت أن الاستثمار الأجنبي المباشر استجاب بشكل إيجابي لتنفيذ سياسات مشاريع الخصخصة، مشيراً إلى أن سبعة من أكبر عشرة مستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشر حصلوا على أكثر من مليار دولار من الخصخصة معاملات الاستثمار الأجنبي في عام 1999. ويبدو أن الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تدعم على مستوى مبادرة الخصخصة التي استمرت في الارتفاع خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (Bahrom, 2020, p. 290).

3.1.3تأثير الخصخصة على الكفاءة الإنتاجية :

أوضحت دراسة لمنظمة العمل الدولية أجريت عام 1997 على الخصخصة في كوريا أنه من بين 15 شركة تمت خصخصتها تزايدت الكفاءة في ست منها و انخفضت في اثنين و الباقي لم يكن هناك تأثير معنوي على الكفاءة الإنتاجية بسبب الخصخصة، وفسرت النتائج على النحو التالي (المرسي، 2001، صفحة 71) :

ـ أن الشركات التي تحسنت فيها الكفاءة تعود ليس فقط لتحسين الإدارة (بعد خصخصتها) و لكن لتحسين تنظيم البنيان الاقتصادي.

ـ أن الشركات التي لم تزد فيها الكفاءة كان يرجع ذلك إلى عدم اكتمال بنية الأسواق، و التدخل الحكومي في اتخاذ قرارات المؤسسة، و إهمال إدارة و تنمية الموارد البشرية.

2.3 الآثار الاجتماعية:

إلى جانب الآثار الاقتصادية للخصخصة، هناك آثار اجتماعية تنجم عن تطبيق برامج الخصخصة، وهذه الآثار متنوعة أبرزها التأثير على العمالة، و الآثار الاجتماعية الأخرى كالتأثير على توزيع الدخل وانخفاض المستوى الصحي و التعليمي .

1.2.3تأثير الخصخصة على العمالة:

العديد من الدراسات تبين أن الخصخصة تزيد من البطالة، أو تخلق فرص عمل لكن بالتعاقد وفرص عمل مؤقتة، مما ينجر عن هذا عدم الشعور بالأمان في العمل بسبب إمكانية التسريح، وفي حالات كثيرة لا يصرح رب العمل بالعمال الذين يشتغلون لديه، من جهة أخرى غالبا ما ينجح رب العمل في المؤسسات الخاصة على حساب عماله من خلال منحهم مرتبات ضعيفة بالمقارنة مع ما يربحه من خلالهم ومن خلال جهودهم وأتعابهم، فتظهر عندئذ مظاهر استغلال العمال من طرف رب العمل، كما أنه قد تظهر زيادات كبيرة في ساعات العمل لدى العمال الشيء الذي يؤثر في الحياة المجتمعية.

و مع ذلك، يبقى تأثير الخصخصة على العمالة غير واضح و فيه جدل كبير. على سبيل المثال وجدت دراستان لحوالي 300 عملية خصخصة في البرتغال أن الأثر على الأجر إيجابي ، في حين كان الأثر سلبي على العمالة . بعد العمال الذين تم توظيفهم في 339 شركة مخصخصة في السويد ، قدمت دراسة أخرى دليلاً على أن الخصخصة ليس لها أي تأثير على الأجور، في حين أنها تؤدي إلى زيادة معدل البطالة ومدتها.(JOHN S & SOLOMIYA, 2019, p. 3)

وفي الشيلي زادت العمالة في شركات الكهرباء والاتصالات بنسبة 10% نتيجة الاستثمارات الجديدة التي تم ضخها مع الخصخصة. و في دراسة على 79 شركة في 21 دولة أظهرت النتائج أنه في الفترة (1980 ـ 1992) زادت العمالة بنسبة 10% في 60 % من تلك الشركات (محمد ، 2014، صفحة 49).

2.2.3آثار اجتماعية أخرى للخصخصة:

التأثير على توزيع الدخل:

تؤثر الخصخصة على توزيع الدخل من خلال قنوات مختلفة (Sanjeev , Christian , & Henry , 1999, p. 10):

القناة الأولى هي تحويل الأصول الحقيقية من الدولة إلى القطاع الخاص. هذا التحويل له نتائج على دخل رأس المال. إذا أدت الخصخصة إلى زيادة في الكفاءات التخصيصية والإنتاجية للمؤسسات ، فإن مستوى دخل رأس المال سيرتفع ؛ سيعتمد توزيع المكسب بين الدولة والمالكين الجدد على أسعار البيع. إذا لم يكن هناك تحسينات في الكفاءة ، فلن يكون هناك تأثير على مستوى دخل رأس المال. ومع ذلك ، فمن الناحية العملية ، كان للتغييرات في ملكية الأصول آثار مهمة على دخل رأس المال. ويرتبط هذا بحقيقة أن المؤسسات المملوكة للدولة تكون في بعض الأحيان منخفضة السعر، وبالتالي فإن بيعها يعني ضمنيا نقل الثروة من القطاع العام إلى القطاع الخاص. في هذه الحالة، هناك إعادة توزيع لدخل رأس المال من الدولة (ودافعي الضرائب) إلى الملاك الجدد.

القناة الثانية هي دخل العمل. يمكن أن يتغير التأثير على دخل العمل بمرور الوقت، حيث تنتقل الشركات من فترة العمالة المنخفضة والأجور المنخفضة (خلال فترات ما قبل التخصيص والخصخصة) إلى فترة زيادة العمالة والأجور.

القناة الثالثة هي فروق الأجور. عادة ما تكون هذه الفروق في القطاع الخاص أكبر منها في القطاع العام، وبالتالي تميل الخصخصة إلى تعزيزها. متوسط الدخل المكتسب في القطاع الخاص عادة ما يكون أعلى، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع إنتاجية العمل ، و بالتالي من المتوقع أن يؤدي التحول في العمل إلى القطاع الخاص إلى زيادة عدم المساواة في الدخل.

انخفاض المستوى الصحي و التعليمي:

تتطلب برامج مؤسسات (بريتين وودز) تخفيض الانفاق الحكومي مرافقة مع برامج الخصخصة على أساس الحد من النفقات العامة للدولة مما ينعكس على انخفاض نسبة الانفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي. من جهة أخرى ، تتسبب البطالة في انخفاض القدرة الشرائية للسكان و انعدامها، مما يؤثر سلبا على أفراد عائلة العاطل عن العمل مما ينعكس على انخفاض نسبة الملتحقين في المدارس الابتدائية. وذلك اما من خلال عدم توافر تكاليف الانفاق على تعليمهم ، أو إخراجهم ليدخلوا إلى حيز العمل وبذلك تبرز ظاهرة عمل الأطفال (العاني، 2005، صفحة 75) .

4 .شروط نجاح الخصخصة:

الخصخصة ليست عملية بسيطة ولا موحدة. الدول لديها أهداف مختلفة، وتواجه مجموعة واسعة ومتغيرة من المشاكل والعقبات، وبالتالي تحتاج إلى اعتماد استراتيجيات وتكتيكات مختلفة لتحقيق أهداف الخصخصة الخاصة بها. لا يوجد نهج قابل للتطبيق عالميًا للخصخصة، وقد أثبتت محاولة تطبيق مقاربة "مقاس واحد يناسب الجميع" أنها غير فعالة وتأتي بنتائج عكسية. ومع ذلك، توفر التجربة العالمية بعض الإرشادات حول العوامل الحاسمة لنجاح الخصخصة (Sunita & John , 2002, p. 20).

1.4. تهيئة الرأي العام:

ينبغي القيام بهذه الحملة قبل البدء بتنفيذ الخصخصة، حيث ينبغي توضيح مفاهيم الخصخصة و آثارها المتوقعة من خلال وسائل الاعلام المختلفة و عن طريق عقد الندوات و المحاضرات وغيرها، والسبب في ذلك أن شريحة هامة من أبناء المجتمع الذي تعود على وجود القطاع العام ما تزال تتمسك بفكرة الملكية العامة على أساس أنها ترتبط بفكرة العدالة التوزيعية و رعاية الدولة لجميع أفراد المجتمع، أو نتيجة لأن مصالحهم ارتبطت بوجود القطاع العام ومن ثم تواجه الخصخصة معارضة شديدة من هؤلاء (المرسي، 2001، صفحة 22).

و على هذا الأساس يستلزم من الدولة إقناع المعارضة من الأحزاب، مسيري المؤسسات العامة، النقابات و العمال، المستثمرين، و المجتمع بصفة عامة و إبلاغهم بكل الإيجابيات المنتظرة من برنامج الخصخصة غير أن الوصول إلى تحقيق إجماع أو اتفاق كلي يعتبر عادة مستحيل، لكن على الأقل إحاطة أفراد المجتمع بكل ما يتعلق بعملية الخصخصة و خاصة آثارها السلبية (عمورة، 2000، صفحة 142).

ففي بولندا، مثلا، تراوح اتجاه الجمهور نحو الخصخصة بين القبول الواضح إلى الاعتراض الشديد، ذلك أن الناس تعودوا على عدم التدخل في الشؤون السياسية، وعلى النظر بعين الشك للحكومة. والحقيقة أن غالبية أفراد المجتمع البولوني يؤمنون بالخصخصة، وذلك بسبب أن الاقتصاد البولوني كان يعيش مرحلة انهيار في ظل المؤسسات المملوكة للدولة، أما اعضاء النقابات فكانوا يعارضون الخصخصة خوفا من البطالة (المرسي، 2001، صفحة 24).

2.4 .تهيئة المناخ العام لتنفيذ برنامج الخصخصة:

يقتضي التخصيص الكفء للموارد المتاحة، أن تسعى الحكومة إلى تدعيم قوى السوق، و آليات العرض و الطلب، و الحَد من الاحتكار، و أن تجعل اتخاذ القرارات الاقتصادية عملية لا مركزية، و أن تعزز القدرات الادارية و الحوافز على مستوى الاقتصاد ككله. باختصار ينبغي اتخاذ ما يلزم من أجل توفير الهياكل القانونية و السياسات الاقتصادية، التي من شأنها أن تخفف من العبء الاداري على الحكومة، وتخلق بيئة ملائمة لتحقيق الكفاءة التنافسية. من خلال الاعتماد على آلية السوق في تقييم أداء الشركات

وفرصتها في البقاء، و من ثم إغلاق الشركات ضعيفة الأداء، و تحويل الشركات التي تتمتع بمقومات البقاء إلى القطاع الخاص، و منح استقلالية و مرونة الشركات العامة التي يتقرر الابقاء عليها (هندي، 2004، صفحة 30).

4. 3 .تدني مستويات الفساد:

تعد المستويات الدنيا من الفساد أيضا شرطا أساسيا للخصخصة الناجحة. من الواضح أن الفساد قد يؤدي إلى ضعف مصداقية برنامج الخصخصة، وانخفاض عائدات الخصخصة، وتقليص المنافع طويلة الأجل المحتملة للخصخصة. يمكن أن تؤدي المستويات العالية من الفساد في بعض البلدان إلى تقليل مصداقية برنامج الخصخصة ،حيث قد يفترض المستثمرون أن عملية الخصخصة في الدولة تفتقر إلى الشفافية والمساءلة (Ilmiawan, 2019, p. 1268) .

ويمكن للفساد في الخصخصة اتخاذ أشكال عديدة ، لكن هناك تدابير قانونية تستطيع الحكومات تبنيها لتخفيض الفساد إلى حده الأدنى في جميع الأشكال التي يتخذها.

و الجدول الموالي يبين أنواع الفساد في الخصخصة وتوصيات لحسن التدبير

الجدول رقم (01) أنواع الفساد في الخصخصة و توصيات لحسن التدبير

أسلوب الخصخصة	شكل الفساد المرتبط بها	توصيات لحسن التدبير
مزادات ومناقصات علنية	ـ عدم جعل البيع علنيا. ـ معايير مبهمة لتقييم العروض. ـ تسريب معلومات عن العروض المتنافسة. ـ لجنة تقييم ليست ذات أهلية أو لا تتمتع بالاستقلالية.	ـ قواعد ومعايير للتقييم، واضحة و غير ملتبسة ، منصفة ومعروفة علنا. ـ إحالة الاستشارات إلى مؤسسات دولية رفيعة المقام
مبيعات مباشرة	ـالافتقار إلى التنافسية. ـ الافتقار إلى الشفافية.	ـ مناقصات بسيطة. ـ قواعد و معايير واضحة و معروفة علنا.
مشاريع تملك الموظفين أسهم شركاتهم	ـ إقدام كبار المسؤولين في الإدارة و قادة النقابات على احتكار الأسهم.	قواعد تحدد سقف المسموح به من عدد الأسهم و المساهمين

المصدر : (شحاته، 2002، صفحة 46)

4.4 تطوير السوق المالية:

إن عملية خصخصة مؤسسات القطاع العام، يعتريها العديد من الصعوبات الناجمة عن صعوبة تقدير القيمة الحقيقية لأصول هذا القطاع (ديوب، 2006، صفحة 107). لذلك يعتبر تطوير السوق المالية أحد المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، لأنه لا يمكن تنفيذ الخصخصة دون وجود سوق مالية ، حيث ان عملية طرح أسهم المؤسسات العامة تتطلب وجود بورصة، و لا يقتصر الأمر على عملية البيع أثناء عملية الخصخصة فحسب، و إنما تعتبر البورصة ضرورية وهامة أيضا لزيادة رأس المال المؤسسات الخاصة، و ذلك عن طريق إصدار أدوات الدين الخاصة بها (الحميضي، 2006، صفحة 14).

وفي هذا السياق يرى " محمد صالح الحناوي " أن التحول إلى القطاع الخاص لن يتحقق إلا بسوق تداول نشطة (بورصة) و التداول لا يتحقق إلا من خلال شركات رابحة و أن الإقبال على الأسهم يتوقف على هذه الربحية و على مستوى سعر الفائدة السائد في السوق (حناوي، 1998، صفحة 106).

لذا فإن دور الدولة في تنشيط البورصة يتمثل في إصدار التشريعات المناسبة لتنظيم عملها، و توفير كل سبل تطويرها حتى يسمح بالتداول النشط للأسهم و السندات في البيع و الشراء الحاضر و الآجل، ويحمي المنافسة، ويحمي المتعاملين في السوق، ويمنع التلاعب أو التطويع للسوق أو السيطرة عليه أو التواطؤ من قبل بعض فئات المتعاملين.

وتشير تجارب الخصخصة في العالم ، إلى أن البرامج الناجحة كانت مرتبطة بوجود أسواق مال كبيرة و منظمة، بما يسمح باستيعاب الأوراق المالية للمشروعات المراد خصخصتها، في حين أن الأسواق التي تعاني من ضعف و عدم توافر بنية أساسية لديها تؤدي إلى إعاقة عملية الخصخصة أو عدم استيعابها.

5.4 التخفيف من الأثر الاجتماعي للخصخصة:

غالبًا ما يخشى صانعو السياسات (والعمال) من أن العمالة ستنخفض عند حدوث الخصخصة، حيث يقلل الملاك الجدد من العمالة الزائدة الموجودة عادة لتحقيق إنتاجية أعلى. هذا ما أدى لتجنب الخصخصة في بعض الدول و عدم الاستفادة من المزايا المقترنة بهذه العملية.

و نتيجة لذلك و لتخفيف التأثير على العمالة أصبحت بعض السلطات الوطنية أكثر انتباها إلى الحفاظ على الوظائف خلال الخصخصة. ففي تونس و في محاولة لتقليل مقاومة العمال للخصخصة، طالبت الحكومة المالكين الجدد بالحفاظ على مستويات التوظيف الحالية في الشركات التي تمت خصخصتها وتجنب الاغلاق الكلي أو الجزئي للشركات، و في مصر، قدمت إعادة الهيكلة لسوق العمل المتبناة منذ فترة التسعينات من القرن العشرين مثالا مثيرا للانتباه حول الحلول المختلفة المتخذة من قبل الحكومة لتخفيف معارضة العمال للتعديل، حيث قامت الشركات القابضة التابعة للقطاع العام بتنظيم العمليات و التخلص من العمالة الزائدة من خلال التقاعد المبكر (صابر، 2011، صفحة 474) .

5 .الخاتمة:

تعتبر سياسة الخصخصة ظاهرة عالمية بدأت في الانتشار خلال العقدين الماضيين، حيث شرعت العديد من الدول في تنفيذ برامج الخصخصة سواء في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي وضعها صندوق النقد و البنك الدوليين وهي تخص الدول النامية أو برامج الخصخصة في الدول المتقدمة.

الخصخصة هي العملية التي يتم على إثرها تقليص دور الدولة في الاقتصاد و فسح المجال أكثر أمام القطاع الخاص من خلال تحويل ملكية و إدارة مؤسسات الدولة للقطاع الخاص بغرض جعلها أكثر كفاءة .

يمكن بلورة أهمية و ضرورة الخصخصة بالنظر إلى أهدافها التي تتمثل عادة في تحسين الكفاءة وزيادة الإيرادات وتقليل عجز الميزانية، وجذب المزيد من الاستثمارات ، كما أن هناك عدد لا بأس به من الأساليب أو التقنيات المتاحة للبلدان التي تشرع في الخصخصة، و التي تتفق وفق طبيعة كل بلد من حيث هياكلها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية.

واستعرضت ورقتنا البحثية الأدلة الحديثة على تأثير الخصخصة، وقد تبين أن آثارها الاقتصادية إيجابية إلى حد كبير، في حين أن آثارها الاجتماعية غير واضحة ، وحتى تنجح الخصخصة ويتم تحقيق الاستفادة القصوى من آثارها الإيجابية والتقليل من آثارها السلبية، يتعين وجود شروط تتهيأ من أجل ذلك أهمها: تهيئة الرأي العام للقيام بالخصخصة، تهيئة المناخ العام لتنفيذ برنامج الخصخصة، تدني مستويات الفساد، تطوير السوق المالية ، والتخفيف من الأثر الاجتماعي للخصخصة.

6. قائمة المراجع:

Adnan, F. (2006). **Impact of Privatization on Economic Growth**. *Undergraduate Economic Review, 2*(1).

Al Hinai, M. (2016). **The Impect of privatiztion on company performance the Case of Egypt.** University of Birminigham.

Anthony, C. N., Nwokeiwu , J., & Bethel , O. (2019). Privatisation of Public Enterprises in Nigeria:Challenges and Prospects on Economic Development. *Mediterranean Journal of Social Sciences, 10*(4), pp. 131 - 142.

Bahrom, M. (2020). **THE ROLE OF PRIVATIZATION IN ATTRACTING FOREIGN INVESTMENT**. *International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom, 8*(1), 289-302.

Foch, A. (2014). **Les effets micro- et macroéconomiques de la privatisation des infrastructures dans les pays en développement : une revue de la littérature empirique**. *Revue d'économie politique, 124*(5), 715-753.

Fong-Woon , L., Kashif Shad, M., Yoon Chow, Y., & Yi Wei, C. (2018). **Revisiting Privatization and Economic Growth in Malaysia: An Empirical Examination**. *ICLM 2018* (pp. 1-10). SHS Web of Conferences 56, 05004.

Ilmiawan, A. (2019). **Privatization in Developing Countries:A Promising Development Strategy?** *The 2nd International Conference on Islamic Economics, Business, andPhilanthropy (ICIEBP) Theme: "Sustainability and Socio Economic Growth".*

JOHN S , E., & SOLOMIYA, S. (2019**). mpact of privatization on employment and earnings**. IZA World of Labo.

Kachwamba, M. (2011**). Impact of E-Government on Transaction Cost and FDI Inflows, A Proposed Conceptual Framework**. *International Journal of Business and Management*, 286.

Nchekwube o, E.-O., Daniel, G., & Jide, I. (2019). **PRIVATISATION POLICY AND NATIONAL DEVELOPMENT IN NIGE:A STUDY OF THE FOURTH REPUB.** *Proceedings of INTCESS 2019- 6th International Conference on Education and Social Sciences.* Dubai, U.A.E.

OGBONNA , O. (2011). **PROBLEMS OF PRIVATIZATION OF NIGERIAN PUBLIC ENTERPRISES: A CASE STUDY OF NIGERIA COAL**

CORPORATION-ENUGU. THE DEPARTMENT OF PUBLIC ADMINISTRATION AND LOCAL GOVERNMENT UNIVERSITY OF NIGERIA.

Olu , O., & David, F. (2010). **Nigeria's Privatisation Programme: Structures,Strategies and Shortcomings**. *Economic Sciences Series, 62*(1), pp. 12 - 20.

Sanjeev , G., Christian , S., & Henry , M. (1999). **Privatization, Social Impact, and Social Safety Nets**. *IMF Working Paper*.

Sunita , K., & John , N. (2002). ***PRIVATIZATION IN COMPETITIVE SECTORS:THE RECORD TO DATE**,World Bank Policy Re search Working Paper 2860.*

Torp, E., & Torp , J. (1998). **PRIVATISATION IN DEVELOPING COUNTRIES: LESSONS TO BE LEARNT FROM THE MOZAMBICAN CASE.** *ransformation: Critical Perspectives on Southern Africa1*(36), pp. 73-92.

أسامة عبد المجيد العاني. (2005). **الخصخصة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية – رؤية شرعية**. *تنمية الرافدين، 79*(29)، 67-84.

السيد حجازي المرسي. (2001). ***الخوصصة " إعادة ترتيب دور الدولة و دور القطاع الخاص "***. الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة و النشر.

أمال السنوسي. (2015). ***الخصخصة و آثارها الاقتصادية***. عمان: دار البداية ناشرون و موزعون.

جمال عمورة. (2000). **الخوصصة وإصلاح نظام تمويل المؤسسة المؤسسة العمومية في الجزائر**. مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر.

جميلة لرقام. (2014). **نظرة عن الخوصصة كأداة للتحول إلى اقتصاد السوق**. *مجلة معهد العلوم الإقتصادية، 8*(2)، الصفحات 147-166.

رياض دهال، وحسن الحاج. (1998). **حول طرق الخصخصة**. *سلسلة أوراق عمل،المعهد العربي للتخطيط، الكويت* .

سلوى فؤاد صابر. (2011). **تأثير برنامج الخصخصة على اقتصاديات الدول العربية**. *المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة، 8*(1)، الصفحات 436 - 491.

سهير صلاح الدين محمد . (2014). **الخصخصة وآثارهاالتوزيعية تحليل اجتماعي مع دراسة حالة خصخصة قطاع الأسمنت في مصر**. *المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة، 11*، الصفحات 23-91.

صدقي عبد الرازق هشام. (2017). ***الآثار الإقتصادية للخصخصة***. القدس: دار الجندي للنشر و التوزيع.

عبد الرحمن بن حمد الحميضي. (2006). **استطلاع و تحليل برنامج التخصيص و اتجاهات الاصلاح الإقتصادي في المملكة العربية السعودية.** *مؤتمر الاستثمار و التمويل : تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار .*

فرج السعيد منصور ، و يوسف الأنصاري . (2020). **خصخصة المرافق العامة في دولة الكويت وأثره على حصة الشريك المدير: دراسة في ظلال قانون رقم 37 لسنة 2010 في شأن برامج وعمليات التخصيص.** *روح القوانين، 89*(89)، الصفحات 540-645.

قايد نور الدين أحمد. (2016). ادارة التغيير كألية لتفعيل عملية الخوصصة- حالة الجزائر-. *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، 5*(1)، الصفحات 01-21.

كمال شحاته. (2002). ***عبر من الخوصصة: خواطر برسم الدول العربية ، برنامج الأمم المتحدة.***

محمد صالح حناوي. (1998). ***الخصخصة المصرية "رؤية شخصية"*** . الاسكندرية: الدار الجامعية .

محمد عبد الله الظاهر. (2004). ***الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل.*** بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

محمد معن ديوب. (2006).**المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة.** *مجلة جامعة نشرين للدراسات و البحوث العلمية، 28*(1)، الصفحات 95- 115.

منير ابراهيم هندي. (2004). ***الخصخصة : خلاصة التحارب العالمية.*** الاسكندرية: منشأة المعارف.